الفصل الخامس

المرأة اليهودية في الكيان الصهيوني

فيروز الناجي

«هذه البلاد تشبه بصلة، كلما قشرتها لم تجدها؛ إنها مدعاة للبكاء؛ أنا لست سائحة، لكنني لا أعيش هناك، أنا من هنا، ولست من هنا.

من أنا؟ من حسن الحظ أنهم لا يطرحون علي هذا السؤال، إنهم حسنوا التربية ... الذكر الإسرائيلي يهوى ملاحقة البنات، ويحمل بندقية .

(هل الذكر هو الذي يحمل البندقية، أم أن البندقية هي التي تحمل الذكر)؟

«لو أنك تعلمين كم نقاسي هنا، كل يوم، لأننا نساء»[1].

هذا ما جاء على لسان الكاتبة الإسرائيلية «راشيل مزراحي»، التي أقامت في «إسرائيل»، ثم هاجرت منها، غير راضية، لتلخص واقع الكيان الصهيوني، والمتناقضات التي تنخر فيه، من خلال قولها، أيضًا:

«شخصان إسرائيليان = ثلاثة آراء، احسبي ذلك بالنسبة لستة عشر إسرائيليا. كل مجموعة مكوَّنة من ثلاثة أشخاص تنقسم إلى خمسة، لماذا يتجاوز عدد الآراء عدد الأفراد؟ يعود ذلك إلى كثرة الأشخاص الممزقين، انفصام الشخصية اختصاص محلي»[2].

إذًا حين نقرأ هذا المجتمع، من خلال أفراده، وتكون هذه الصورة، لابد لنا أن نقف مليا أمام تركيبته، وعناصره، وفساده، لنصل إلى هدفنا من هذه الدراسة، وهو

(١)راشيل مزراحي، أحدهم يموت والآخر أيضًا، الكرمل (نيقوسيا)، العدد ٢٤، ١٩٨٧، ص ١٨٢.

(٢)المصدر نفسه، ص ١٨٣.

«واقع المرأة الإسرائيلية في التجمع الصهيوني».

لقد قام هذا التجمع في فلسطين المحتلة على أساس الشروط الخارجية، وليس بشروط نابعة من داخله؛ فالحركة الصهيونية، لا تزال تصر على ادعاءاتها، بخصوص المجتمع القائم على مبادئ الأنبياء، وعلى أساس المساواة والعدالة، وبناء (الوطن القومي) لليهود المشردين في أنحاء العالم، وعودتهم إلى (وطنهم الأم)، لتخليصهم من اضطهاد الدول، التي يعيشون فيها، عن طريق جمعهم في دولة يهودية خالصة، بيد أن كل هذا يتحطم، حين يرفض المهاجرون اليهود الذهاب إلى «إسرائيل» ويعلنون بأنهم يفضلون الموت جوعًا، على أن يتوجهوا إليها، فقد كان اليهودي بالنسبة للحركة الصهيونية وسيلة، وليس غايةً، حيث أن هذه الحركة مارست ضغوطًا كبيرةً على اليهود، في أنحاء العالم، واستغلت حركات «معاداة السامية»، في الضغط على اليهود للهجرة من أوروبا؛ وتم استغلال تأزم وضع «الطوائف اليهودية» في شرقي أوروبا، بسبب التطور الاقتصادي، والاجتماعي الذي شهدته تلك المنطقة، خاصة وأن القطاعات اليهودية، لم تشترك في عمليات الإنتاج الأساسية، والتطورات التي حدثت، جعلت البطالة تنتشر في الأوساط اليهودية، بشكل جعل الهجرة المخرج الوحيد لأعداد غفيرة منهم، ولكن لم تكن الأعداد كافية لاحتياجات الدولة، فلجأت الحركة الصهيونية إلى «شراء الطوائف اليهودية، من الأقطار العربية».

النتيجة المنطقية لظروف كهذه، ظهور تجمع مشرذم مليء بالتناقضات، والفساد، واللا ديمقراطية، والعنصرية، وسيطرة العنف، بعكس ادعاءات الصهيونية، تمامًا؛ الذي توضحه كتابات الإسرائيليين أنفسهم.

لا نستطيع انتزاع واقع المرأة، من هذه الصورة، لأنها جزء كبير، ومهم، في ذاك التجمع؛ فهي تشكل أكثر من نصفه، وإذا أردنا دراسة وضع المرأة اليهودية منذ

البدايات، فإنه يمكن لنا أن نسلك طريق الكاتبة الفرنسية، سيمون دي بوفوار، التي زارت فلسطين المحتلة عام ١٩٦٧ لدارسة واقع تلك المرأة، فاعتمدت على فريقين من النساء:

«نساء الكيبوتس»[١]، والنساء العاملات في المدن، لأن هاتين الفئتين ساهمتا في تحقيق ما أُنجز من الأهداف الصهيونية.

لكن، قبل الدخول في تفصيلات واقع المرأة اليهودية، علينا الوقوف أولًا، أمام القيم الدينية التي حكمت المرأة اليهودية، والمجتمع الصهيوني لفترةٍ طويلة.

القيم الدينية التي تحكم المرأة اليهودية

لا نستطيع الفصل بين دور الديانة اليهودية، في تخلف المرأة اليهودية، ودورها في لجم تقدم التجمع الصهيوني، بأكمله، فالدين اليهودي كان المحرك، الذي تعتمد عليه الحركة الصهيونية في ادعاءاتها بدعوة اليهود إلى «وطنهم»، على قاعدة «الوعد الإلهي»، وبأنهم «شعب الله المختار» المتميِّز، والمتفوق على كل شعوب الأرض. وللتحدث عن التشريعات الدينية اليهودية، وتأثيرها على وضع النساء، لا بد من العودة إلى الخلف، حيث العادات، والتقاليد، المتبعة في المجتمعات اليهودية، قبل الهجرة إلى فلسطين؛ فعند تتبع اليهود في التاريخ، وتطور الحركة الصهيونية، يبدو أن المرأة، ومنذ الولادة، ليس لها مكانة في العائلة، بل هي عبءٌ لا مستقبل له، عدا الزواج، وإنجاب الأولاد، والبنين، بشكلٍ خاص. فالمرأة العزباء، لا هوية لها، إن لم

(١)(الكيبوتس): «حسب الموسوعة اليهودية» هو تجمع كبير، يعتمد، أساسًا، على الزراعة، لكنه يشتغل، كذلك، في الصناعة، لا ملكية خاصة فيه، لا للأرض، ولا لأدوات الإنتاج، ولا للمساكن أوالأثاث، كلها ملكية جماعية، حتى الطعام مشترك، فهناك مطبخ، ومطعم مشتركان، ويلعب الكيبوتس دورًا كبيرًا في وظائف الأمن والدفاع، بما في ذلك الاستيطان، في المناطق المحتلة عام ١٩٦٧، ويبلغ عدد سكان الكيبوتزات حسب إحصاء ١٩٦٩، ٠٠٠, ٩٣ نسمة في ٢٣١ كيبوتزا.

تكن عروسًا. وبلا مهارات، ولا طموحات، تتعارض مع هذا الدور.

«لكن الزواج كان مصدر إذلال، وإهانة للمرأة. فزواجها يتم الترتيب له مِسبقًا، على يد والدها، وسمسار الشتيتل[1]، وغالبًا ما كانت لا تعرف زوجها، إلا يوم زواجها؛ و لأنهن عبء على العائلة، كان يتم تزويجهن في سن مبكرة، ولرجال يكبرونهن بكثير، والعادة الغربية المذلة هي عند الزواج، حيث كانت تحلق رؤوس النساء، ويبقين على هذا الحال طوال حياتهن؛ وكبديل لشعرهن الأصلي، كُنَ يرتدين شعرًا قبيح المنظر، لأن مظاهر الجاذبية الخارجية لدى المرأة، كانت محرمة، تمامًا، لكي لا يكون ذلك نوعًا من الإغراء للرجل»[2].

الزواج في الشتيتل لم يكن الحب مهمًا فيه، فضلاً عن الألفة، فالهدف من الزواج هو الحفاظ على الجيل الجديد، وتأمين استمراره، وواجب الأم، أن تؤدي دورها كزوجة مخلصة طاهرة، وحماية، وتغذية أبنائها.

فواجبات النساء تتلخص في الخضوع لله، ولزوجها، ولأولادها، وسعادتها لم تكن مهمة. يقول المؤرخان اليهوديان زبوروسكي، وهيرتزوغ: «لا أذكر أن والدتي كانت تجلس إلى المائدة، حين كنا نتناول الطعام، فيما عدا الجمعة، وليلة السبت». ويدلل زبوروسكي على التقسيم الجنسي الثقافي في الشتيتل، قائلًا: «الشتيتل يرى نفسه من خلال عين الرجل، ويتحدث عن ذاته من خلال كلمات الرجل، ولقد أقيم ليكون تراثًا للرجل، تحتل المرأة فيه، رسميًا، درجة ثانوية متدنية، فيستقبل الرجال نهارهم، بتقديم الشكر لله (لأنك لم تخلقني إمرأة)»[3].

---

(١)(الشتيتل): أماكن صغيرة، ليست مدنًا ولا قرى، حيث تعيش الأغلبية الساحقة من اليهود، شرقي أوروبا.

(٢)ناتالي رين، المرأة اليهودية (الماضي – الحاضر – المستقبل)، ترجمة سهام منصور، مكتبة مدبولي القاهرة، ط١، ١٩٨٧، ص١٦.

(٣)المصدر نفسه، ص١٧.

في ظل هذه العلاقة بين المرأة، والزواج، كانت المرأة تفعل كل ما تستطيع، لدفع ابنها إلى الحياة الاجتماعية، حتى يصبح ذكرًا آخر، ويهوديًا آخر، وزوجًا آخر.

بحكم هذه التقاليد، ظلت المرأة مستعبدة، دون حقها في تفسير استعبادها، ولم تتوفر لديها تجارب تؤهلها للانعتاق، فهي مهددة بالمجازر والمذابح، وإن خرجت عن إطار تقليدها. وليس لديها أية مهارات تحميها. أما على صعيد الممارسات الدينية، فعند البدايات لم تسجل أية سابقة لوجود المرأة في الكنيس، لحضور حتى الصلاة، فهي استثنيت من أداء شتى أشكال الصلاة، ما عدا إضاءة الشموع في منزلها. يوضح أحد الحاخامات هذه الاختلافات، بأن الصبي يدعى إلى قراءة التوراة علناً، والنساء معفيات، ليس لوضاعة منزلتها، وإنما تنفيذًا لمبدأ تلمودي يقول بأن: «من يرتبط بعمل ديني، يُعفى من الالتزامات الأخرى»، فوظيفة المرأة، كمرأة، في حد ذاتها، ذات ميزة مقدمة، تعفيها من الواجبات الدينية الأخرى لأنه يعيقها هذا عن مهامها الخاصّة تجاه زوجها وأبنائها.

أما الفتاة فحين تبلغ سن الرشد، وتبدأ في سن الثانية عشر ويوم، من دون أي احتفال (بعكس الذكر)، وبغياب الواجبات الدينية عليهن، ينتفي ارتباطهن بالعبادة، ضمن المفهوم اليهودي.

من هنا نرى أن الشرائع، والتقاليد، تنكر على المرأة حقها، بصراحة، في المشاركة بالنظام الكنيسي، لكي لا تنصرف عن دورها، كخادمة، وراعية لشؤون المنزل، وهو يلقي بالمسؤوليات على الرجال، ويضفي طابعًا، ومكانة خاصةً على حياتهم، واحترامًا كاملًا. فالدين يأمر المرأة بالطاعة، والخضوع للرجل، حتى الدراسة في الكنيس، واتباع القوانين، والتقاليد الدينية، بحذافيرها، باتت عملًا أكثر قداسةً، وهذا محصور بالمميزين من الرجال. يقول هيرتزوج، حول وضع المرأة في مرحلة معاناة اليهود في «الشتيتل»، من الفقر المدقع: «كانت خارج نطاق الكنيس،

فمعظمهن لا يعلّمن اللغة اليديشية (هي لغة بين العبرية والألمانية)، ولأن دراسة الشريعة الإلهية هي المعيار الرئيسي لمكانة المرء، لذا لم تكن مخصصة للنساء، فهن مبعدات عن مراتب التكريم في المجتمع، فالمرأة لا ترتبط بنفسها، كفرد من الأفراد، بقدر ارتباطها بدورها كزوجة، أو والدة، المرأة ليس لها أي لقب»[1] .

إذاً يتلخص معنى الحياة، والدين، بالنسبة للنساء، بالحرمان، والعبودية، دون أي ثواب، بينما الرجل يرى في ذلك الرضى، في نظر الله.

حين ظهرت الحركة الصهيونية، لم تقدم للمرأة شيئًا يذكر، ولم تطالب المرأة بذلك، في البدايات، لأنهن كُنَ مع فكرة مغادرة الشتيتل، والمساهمة في صياغة وطن يخدمهن، بشكل أفضل، وَمنْ تحررن، سابقاً، بالهرب مع غير يهودي، توفرت لديهن القوة لإخراج أنفسهن إلى الحرية، وأظهرن قدرًا من الوعي السياسي، جنبًا إلى جنب مع الرجال، كما سنرى من خلال الحركة النسائية، حيث لا تزال المرأة اليهودية تعاني، حتى اليوم، في «إسرائيل»، من القوانين الدينية اليهودية الموضوعة لاضطهاد المرأة، فالطلاق بيد محكمة الحاخامات، والمرأة – شرعًا – ملكٌ لزوجها، فَهُم من يُقَرِرُه، أو يمنعه، حسبما يرون. «وعند وفاة الزوج، تصبح ملكًا لأكبر إخوته الأحياء، وقد لا تتزوج شقيق زوجها، ولكنها تحتاج إلى إجازة منه، للزواج من غيره، وبإمكانه الرفض، إلى أن ينال حصةً كبيرة من أملاك الأرملة، بما فيها معاش التقاعد، والتعويض الذي تُمنَحه كأرملة، وإذا كان شقيق زوجها قاصرًا، عليها الانتظار حتى يبلغ السن القانوني، وإذا كان خارج البلاد، ولا يُسمح له بالدخول، لا يحق لها، حينذاك، أن تتزوج من جديد»[2].

أما في المحكمة الحبرية، فلا يسمح لها بالشهادة؛ الرجل، وحده، من يملك هذا الحق. ولا يحق لها أن تتحدث عن هذا الحق. كما لا يحق لها أن تتحدث على انفراد،

(١)المصدر نفسه، ١٥.

(٢)المصدر نفسه، ص ١٥٩.

مع رجل في منزلها، عند انفصال الزوجين، ولو فعلت ذلك لاعتبرت «زوجة عاصية»، فيمكن أن تفقد جميع حقوقها، إن غادرت المنزل أثناء دعوى الطلاق؛ أما الزوج فلا يفقد شيئًا؛ وعلى المرأة أن تمارس الجنس مع زوجها، أثناء دعوى الطلاق، فهي يجب أن تقوم بواجبات الزوجة المطيعة، أما النساء اللواتي هجرهن أزواجهن، فلا يحق لهن الزواج، أبدًا؛ وحين يموت، عليها أن تثبت ذلك، من خلال الحصول على الجثة، والمشكلة الكبرى في هذه الحالات، حين يكون الزوج ميتًا، في الحرب، أو أسيرًا، ومن هنا يأتي اهتمام الحكومة الإسرائيلية بالمطالبة، دائمًا، بالأسرى، أو لائحة بأسمائهم، وتسيطر المحاكم الدينية، أيضًا، على قضايا تنظيم النسل، والإجهاض، حيث جرى تحريم الإجهاض من قبلها.

على ضوء كل ما تقدم نستطيع تبرير مطالبة الكثيرين بأن لا تكون الأحوال الشخصية (قضايا الأسرة والزواج والطلاق) بيد السلطة الدينية، فالحركة النسائية، منذ بداياتها، وحتى اليوم، تعمل لإلغاء كل هذه القوانين، لكن السلطة السياسية في الكيان الصهيوني تسعى، دائمًا لاسترضاء الأحزاب الدينية، خوفًا على مصالح هذه السلطة، ونفوذها، ومن هنا نشأت صعوبة العمل، بالنسبة للحركة النسائية. بقي أن الدين اليهودي، كما كان عائقًا أمام تحرر المرأة اليهودية، إلا أنه أثر، بشكلٍ كبير، على دور النساء الصهيونيات، في بناء مملكة صهيون.

البدايات

لم تكن المرأة اليهودية تمتلك أية دوافع اجتماعية، وسياسية، للهجرة إلى فلسطين، ولم يكن قرارها مستقلًا عن الزوج، أو الأب، في الهجرة الأولى (١٨٨٠- ١٨٩٥). أما في الهجرة الثانية (١٩٠٥- ١٩١٤)، فلأن الحركة النسائية بدأت تتبلور، وتأخذ شكل الصراع، وفرض العمل كمساهمة في الحركة الصهيونية، لاستعمار فلسطين. وتوالت محاولات الحصول على الأرض، لتشغيل العدد المتزايد من المهاجرين

اليهود إلى فلسطين، ولم يكن عددهن كبيرًا، في تلك الفترة، بسبب تدني مستوى الوعي الصهيوني؛ «لذلك كان عليهن أن يناضلن، نضالًا عنيفًا، لكسر طوق هذا التقليد». كما تقول الكاتبة اليهودية الصهيونية «آدميون»، التي عاصرت تلك المرحلة. وتقصد تقليد إبقاء المرأة خارج نطاق الحياة العامة، أما سارة مالشين[1]، فقالت «بينما كنا لا نزال في أوروبا، حيث لا فرق بين الرجل، والمرأة، كنا نخطط، ونحلم، لمستقبلنا في صهيون؛ ما إن وصلنا إلى فلسطين، حتى واجهتنا الحقيقة، وجوبهنا بالحاجز الذي ارتفع، فجأة، بيننا وبين الرجال»[2].

توضح استغراب الرجال من عمل النساء في مجال الزراعة، وعدم استيعابهم، بأنهن يعملن من أجل مبدأ، وليس لمجرد الحاجة للعمل؛ وتعدت صفة اللا طبيعية، التي أطلقوها عليهن، حينها، إلى كل المجالات، وبقي نضال المرأة، في تلك الفترة، قائمًا للوصول إلى نيل احترام زملائها في العمل. وإن بقيت النظرة الدونية للمرأة العاملة، حتى بعد مؤتمر المرأة العاملة الخامس، في يوليو / تموز عام ١٩١٨، وعدم اعتبار النساء عضوات كاملات في المجتمع اليهودي العامل، وبقيت كل المؤتمرات التي عُقدت محاولات باءت بالفشل، ورغم عمل المرأة - فيما بعد - في مهن متعددة، منها رصف الطرق، والأعمال العضلية، لإثبات الذات، إلا أن أهم ما شغلته الأعمال الزراعية، حيث الرغبة الاستعمارية للعمل في الأرض، وتملكها من أصحابها الشرعيين، والعيش في أحضان الطبيعة. وهذا ما هيأته ظروف موجات الهجرة المتتالية، ولأن الفتيات لم تكن لديهن الرغبة للعمل في المدنية، هدفت الحركة الصهيونية إلى تشغيل جميع الفتيات اليهوديات المهاجرات، كي يفسح المجال أمام

(١) سارة مالشين: عضو نشيط في الحركة النسائية، ساهمت في تقدم الكيبوتسات، ومثلت النساء العاملات في مؤتمر (فيرحافيا) عام ١٩١٤.

(٢) أديب قعوار، المرأة اليهودية في فلسطين المحتلة، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث (بيروت)، نيسان/ أبريل ١٩٦٨، ص٢٢.

المزيد للقدوم، تمشيًا مع مبادئها؛ ومع ازدياد الهجرة، كانت تكبر أزمة إيجاد العمل للنساء المهاجرات. «وسرعان ما اكتشفت المرأة، في الهجرتين، الأولى والثانية، بأنها ليست مرتبطة في صراع من اختيارها الخاص، حتى أنها لم تلق الاستحسان من أجواء الريادة الصهيونية».

ووسط هذا كله، كانت آمال النساء قليلة في تحقيق أحلامهن، رغم أنهن حين جئن كُنَ مليئات بإحساس واضح الهدف، ومفعمات بفكرة المساواة بين الجنسين، فإن هذا لم يعط النساء شيئًا من التحرر، وأُبْعِدْنَ إلى أعمال النساء التقليدية، ومهام الخدمات لجميع أعضاء الكيبوتس؛ لكن بعضهن صمم على أن يكون للمرأة الحق في إبداء رأيها لبناء (الوطن)، والعمل في شتي المجالات، ومن هنا بدأ القلق يتسرب إلى نساء الهجرة الثالثة (١٩١٩ – ١٩٢٥)، والخوف على حلمهن، في تأسيس مستوطنات زراعية للنساء، بهدف إعداد المرأة العاملة للمستوطنة الزراعية العامة، ولترسيخ شخصية المرأة من خلال ما تتحمله من مسئوليات كاملة، وسط هذه المستوطنات. ولأن النساء في الهجرتين، الأولى والثانية، كُنَ قد حققن شيئًا من حلمهن، فأدى ذلك، إلى أن تكون نساء الهجرة الثالثة، جزءً هامًا من القوة العاملة، وقد كُنَ أكثر حيوية في تعهدهن لقضية المساواة، ولم تهزمن، بعد، مثل سابقاتهن، فاشتركن في «كتائب العمل» (*). [1]، وعملن في الأشغال العامة، الصعبة، لتطوير البلاد، ضمن صراع في سبيل حقهن في كل هذه الأعمال. وكما هو الحال في السابق، حين تتضاءل مجالات العمل، ولأن الأفضلية في الوظائف القائمة للرجال، كُنَ يُهَمَّشنَ، فتراجعت قيمتهن، عام ١٩٢٦ – ١٩٢٧، وسط البطالة الشديدة، والجوع، والعذاب، مما أدى إلى تدفق النساء إلى المدن، لإيجاد عمل بأجورٍ زهيدة، وظروفٍ

(*) كتائب العمل: أولئك كانوا رواداً، تشكلوا في مجموعات، تتولى الأعمال اليدوية الشاقة، في بسط الأرض، وتجفيف المستنقعات، وبناء الكيبوتسات.

(١) رين، مصدر سبق ذكره، ص (٣٧، ٤٤)

سيئة، وتابعن معركتهن من أجل المساواة، في حرف خاصة، وسط تطور المهارات المختلفة، والآلات، والمعدات الزراعية، والصناعية، وهنا قلّت قيمتهن، في هذه المجالات، كل هذا أدى في فترة العشرينيات، والثلاثينيات، إلى تزايد إحساس المرأة بالاستياء، وبعد كل المحاولات لتحقيق الآمال، خاصة وأن الرجال كانوا يرون في أي نجاح تحققه المرأة، وخصوصًا في مجال الحرب، تهديدًا لصورتهم، وإبعادهم عن الضوء.

اقتصر الحديث، في تلك المرحلة، على المرأة اليهودية العاملة، ذلك لأن الحركة النسائية، كانت شبه معدومة، خارج وسط المرأة العاملة؛ وقد اعتمدت هذه الحركة، على النساء المهاجرات، القادمات من أوروبا، والولايات المتحدة، المستقلات عن العائلة، لخلق حالات الاحتياج لديهن، للعمل على إيجاد فرص عمل. وبهذا تزداد إمكانية استيعاب المزيد من النساء، مما يفرض فرص النجاح أمام حركة الاستعمار اليهودي لفلسطين، وإيجاد مجتمع متوازن بين الذكور والإناث، وبناءً عليه، صبَّت جهود المرأة، كلها، في سبيل المساواة في فرص العمل، قبل المساواة السياسية.

فقد كان للمرأة الصهيونية، في تلك المرحلة، مواصفات تختلف عن «الإسرائيليات اليوم»، حينها شعرت المرأة بالعبء الملقى على عاتقها، لإقامة «الوطن القومي اليهودي» على أرض فلسطين، بذلك حاربت كل مظاهر الميوعة، والجري وراء (الموضة)، حتى أن الصحافة الإسرائيلية بدأت تشجيع الفتيات للمحافظة على جمالهن، ومظهرهن الخارجي، وخاصةً المجندات منهن؛ بالإضافة إلى معاناة المرأة، في تلك المرحلة، من عدم المساواة الموجودة، في قانون الوراثة اليهودي، وصلاحية المحاكم الدينية المطلقة، في شؤون الزواج، والطلاق، والوراثة.

هذا ما كان عليه واقع المرأة اليهودية، في المرحلة الأولى، لإقامة الكيان الصهيوني، فما حالها بعد ذلك التاريخ؟!

بعد قيام الكيان الصهيوني

جاءت حرب ١٩٤٨ لتحدد، الاتجاه العالم في البلاد، بالنسبة لقضية النساء ، من خلال نخبوية المحاربين اليهود الذكور للسيطرة على الثقافة، وقولبة حياة الناس، خاصةً وأن الهجرات، بعد هذه الحرب، كانت قادمة من شمال إفريقيا، وكردستان، وتركيا، وسوريا، ولبنان، ومن البلدان الإسلامية؛ «حيث بقي اليهود متخلفين، تقليديين، ومتعلقين بالطقوس الدينية»، كما لم يستطع المهاجرون الجدد، كما يقول الباحث اليهودي «ليساك»: «خلق مجموعة جديدة من القيم، والمفاهيم الاجتماعية البديلة، لطرق حياتهم التقليدية»[١] ، وحتى أولئك النساء السفارديات (أحفاد اليهود الذين عاشوا في أسبانيا، والبرتغال، قبل طردهم عام ١٤٩٢، إلى شمال إفريقيا، وإيطاليا، وتركيا)، كن مضطهدات، ومرتبكات، بسبب التعصب الديني؛ وفُقِد، لعدم إتقانهن للعبرية، التراث المشترك بينهن، وبين يهود شرقي أوروبا، ولم يكنَ لهن أي دور يذكر فيما بعد؛ رغم بعض التضامن، والدعم للنساء الداعيات للمساواة.

جاءت الظروف السياسية، في تلك المرحلة لإقصاء قضية المرأة، بشكلٍ أكبر، حيث أنه «خلال فترة الخمسينيات، انتقل التركيز من أمور التقدم الإنساني، والشخصي، وشؤون النمو والتطور، حتى وإن لم تكن هذه، بالفعل، أكثر من مجرد أحلام، إلى تأكيد، خضعت البلاد فيه لسيطرة، وهيمنة، كتلة نفوذ، تزعمها بن غوريون؛ ومع هذا التبدل، تلاشت آمال النساء الإسرائيليات في سبيل المساواة، وأدارت الدولة ظهرها للنزعة الإنسانية، واتبعت سياسة قومية عسكرية صهيونية، واستحوذت على بن غوريون مسألة القومية، فكتب في مذكراته: «إذا لم يصار إلى

(١)المصدر نفسه، ص ٥٥.

رفع معدل الولادة، لدى اليهود، فسيصعب على الدولة الإسرائيلية البقاء، فكل امرأة إسرائيلية، بقدر ما يعتمد الأمر عليها، لا تحمل إلى العالم أربعة أولاد أصحاء، تتهرب من واجبها تجاه الأمة، كجندي يتهرب من الخدمة العسكرية، وأحد شروط نمو الأمة، هو أن على كل عائلة، أن يكون لها أربعة أبناء، وبنات، على الأقل، والأفضل أن يكون العدد أكثر»[1] . فهذه المبررات التي وضعها بن غوريون، لإبقاء النساء حيث هن، تركت وقعًا إيجابيًا لدى الناس، وتمكنت أطروحاته البارعة، من إلحاق الهزيمة بالنساء، ضمن تراث قائم على سيطرة الذكور، وعلى فلسفة منغلقة، وضيقة، لم تفسح المجال لأفكار مناصرة المساواة للنساء، بالظهور ضمن إطار النكسات المتتالية لهن، بسبب الحروب، وأخذ الرجال لها، وإبقائها في بيتها، تنتظر الأخبار، سواءً بعد «حملة سيناء»، عام ١٩٥٦، التي قادها رئيس الأركان الإسرائيلي، آنذاك، موشى دايان، التي اعتبرها الإسرائيليون نصرًا عظيمًا، وبطوليًا، لإظهار قوة الجيش، إلى «حرب الغفران»، (١٩٧٣)، كما أسماها الصهاينة، والتي جاءت صاعقة النساء، أيضًا، فشعرن أن لا هدف لهن في أوطانهن، وبقين دون عمل، وأصبن بخيبة الأمل، لأنهن لم يتلقين التدريب الكافي، للحلول مكان الرجال، الذين أخذتهم الحرب جميعًا، وأحسسن بأنهن ذليلات مخدوعات، ضحايا للتجاهل. حتى النساء المنخرطات في الجيش، لم يكن لهن أي دور في القتال، وسرعان ما أحسسن بأنهن ضحية الغش، وأنهنَّ قد خُدِعن بالاعتقاد بأن قضية بلادهن، هي قضيتهن. وشُغلت البلاد – بعد هذه الحرب التي أودت بالاقتصاد والرجال – بصنع الأبطال، والنساء، بإحصاء موتاهن، والمشوهين، والمصابين. وسط كل هذه الظروف للحركة النسائية الصهيونية، كانت الأحزاب الدينية لها بالمرصاد، تدعمها المواقف المتباينة من ظهور المرأة، وأخذها لأي موقع جيد

(١)المصدر نفسه، ص ٧٢-٧٣ .

المستوى. فقد استطاعت الحركة الصهيونية، على ضوء القوانين «الإسرائيلية»، أن تظهر الصورة غير الحقيقية لواقع المرأة الإسرائيلية، وتخفي الصورة الحقيقية للمساواة التامة، التي يدعيها الإعلام الصهيوني، على قاعدة أهداف الحركة الصهيونية، في إظهار نفسها بصورة الحركة الديمقراطية المتقدمة، أمام العالم لإخفاء حقيقتها العنصرية، التي لم تبدُ عنصريتها ضد أهل البلاد الأصليين، فحسب، بل عنصريتها ضد المرأة، أيضاً، فضلاً عن طابعها العنصري المتحيِّز للإشكيناز ضد السفارديم، بيد أن إبراز واقع المرأة الإسرائيلية على حقيقته ضمن كل المعطيات – بأنها ليست امرأة متحررة من القيود، ومتحضِّرة – لا يبرر الدور الاستعماري الذي لعبته هذه المرأة الصهيونية، لتأسيس، وبناء، وخدمة المشروع الصهيوني، من خلال نشاطها، وحركتها، على كل الصعد التي عملت فيها؛ فحين كانت تدافع عن حقها في المساواة، والحرية داخل منظومة المشروع، ثم الكيان الصهيوني، لم يخطر ببالها ذلك الشعب المجني عليه، الذي له الحق في أن يناضل، من أجل استعادة حقوقه، وأرضه، التي اغتصبت منه، شعب فلسطين!

بداية الحركة النسائية

منذ بدايات عام ١٩٤٨ خسرت المرأة الصهيونية، ما كانت تملكه من نفوذ متواضع؛ فازداد الرجل احترامًا، وبروزًا، على حساب منزلة المرأة، التي تكيَّفت مع القبول بحالها، ولم تبادر إلى تحقيق المساواة مع الرجل، كما في المراحل الأولى، فلم يلق صوت النساء أذنًا صاغية، في مرافق الحياة كافة، ففي الكنيست، حيث تسلط بن غوريون، وتفرد بالقرار، حدث لعضو في الكنيست مهتمة بحقوق المرأة، أن تلقت توبيخًا، على صرفها وقتًا طويلاً في المناقشة بالمجلس، عن قضايا المرأة، وحين طلبت من بعض زميلاتها الدعم لم تجده! «ففي الكنيست الأولي (١٩٤٩)، كان هناك إحدى عشر امرأة من أصل ١٢٠ عضوًا، وكانت الأحزاب الدينية، قد

أصدرت ميثاقًا، يقضي بعدم تضمين النساء في لائحتها»[1] . بينما قبل ذلك بخمس وعشرين عامًا، عملت مجموعة من النساء على تحسين أوضاع المرأة الصهيونية في فلسطين، وانخرطت، بكل قوةٍ، في الحركة الدينية؛ وحين سمعن بإقصائهن عن لائحة المرشحين، قررن تحضير لائحتهن الخاصة، للتعبير عن وجهة نظرهن في الكنيست بشأن القضايا الداخلية، و إن جرى استثناؤهن من الأمور الأخرى، لكنهن لم ينجحن في الحصول حتى على مقعد واحد في الكنيست، الأمر الذي تحقق، ابتداءً من الكنيست الرابعة، عام ١٩٥٩، حين تم انتخاب امرأة واحدة في الأحزاب الدينية، هي توفاسانهيدرين، التي بقيت عضو كنيست لمدة ١٤ سنة متصلة، وكانت ترغب، دائمًا، وضمن إطار الدين، في تحقيق مراكز متقدمة للنساء، مما يكسبهن الاحترام.

بقيت النساء تحت وطأة هذا كله، أكثر المجموعات تدهورًا، رغم أنهن يمثلن أكثر من نصف المجتمع الإسرائيلي، ولو عدنا إلى الآثار المكتوبة عن القادة الإسرائيليين، عام ١٩٤٨، وعام ١٩٧٠، لوجدنا بأن امرأة واحدة، فقط، ذكرت في كليهما، هي جولدا مائير، التي كانت رئيسة للوزراء، منذ عام ١٩٦٩ – ١٩٧٣، حتى هذه الحالة، بالمنصب الذي تولته، لا تدل على أن النساء يتمتعن بمساواة تامة في جميع الميادين، «فهي [مائير] نفسها اعترفت بأن على المرأة أن تثبت جدارتها، أكثر من الرجل، بكثير، كي يتاح لها أن تتولى مركز الرجل نفسه»[2] . وقد أشار بن غوريون لمائير، في إحدى المرات على «أنها الرجل الوحيد في الحكومة»! وهذه الإشارة تدلل، على أن مائير، لم تحقق شيئًا، لتغيير هيمنة الرجل على البلاد، بل ساهمت في تعزيزها، ولم تفعل شيئًا يلفت انتباه المجتمع، إلى طاقة النساء المهدرة، بل كانت مائير منهمكة في إظهار نفسها قائدة قوية، وشخصية نسائية دافئة، إنسانية، تجاه المهاجرين

(١)المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٢)إياد القزاز، التمييز ضد المرأة الإسرائيلية، شؤون فلسطينية (بيروت)، العدد ٤٣، آذار/ مارس ١٩٧٥، ص ١٠٥.

الجدد، الذين شجعت هجرتهم من الاتحاد السوفييتي، بشكل مخيف، دون تحضير الأجواء، والأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، لاستيعاب ذلك. ولم يتساءل أحد، في فترة قيادة مائير، عن غياب القوانين لتحسين أوضاع المرأة، بل إن تسلم مائير لمنصب رئيس الوزراء غدا ظاهرة تساعد على إخفاء حقيقة الاحتلال الحاد، في تمثيل النساء السياسي في المؤسسات السياسية الأكثر أهمية في «إسرائيل»، (الحكومة؛ والكنيست؛ والأحزاب السياسية) ففي الحكومة لم يسجل إلا لامرأتين فقط، تولي مناصب حكومية، هما : غولدامائير، وشولاميت آلوني[1]، وفي عهد الحكومة التي شكلها الجنرال بتسحاق رابين – تولت ألوني منصب وزيرة، وبهذا تكون امرأة واحدة فقط، حصلت على مركز وزاري حتى العام ١٩٧٤، ولاحقاً في العقد الأول من الألفية الثالثة تولت تسيبي ليفني، المتحدرة من جهاز الموساد، عدة مناصب وزارية، في حكوماتٍ متعاقبة، أما على صعيد الكنيست فكانت نسبة النساء متدنية، أيضًا. ويبين الجدول رقم (١) عدد النساء اللواتي جرى انتخابهن للكنيست، منذ ١٩٤٩ وحتى ١٩٧٣.

الجدول رقم (١)

عدد النساء في الكنيست (١٩٤٩ – ١٩٧٣)[2]

رقم الكنيست	التاريخ	عدد النساء
الأولى	١٩٤٩/١/٢٥	١١
الثانية	١٩٥١/٧/٣٠	١١
الثالثة	١٩٥٥/٧/٢٦	١١
الرابعة	١٩٥٩/١١/٣	٩
الخامسة	١٩٦١/٨/١٥	١٠

(١)شولاميت آلوني: عضو في حزب (آرتس) الإسرائيلي، ومن مؤسسي الحزب النسائي، عام ١٩٧٧.

(٢)المصدر نفسه.

رقم الكنيست	التاريخ	عدد النساء
السادسة	١٩٦٥/١١/٢	٩
السابعة	١٩٦٩	٧
الثامنة	١٩٧٣/١٢/٣١	١٠
التاسعة	١٩٧٧/٥/١٧	١٠
العاشرة	١٩٨١/٦/٣٠	٩
الحادية عشرة	١٩٨٤/٧/٢٣	١٠
الثانية عشرة	١٩٨٨/١١/١	٩
الثالثة عشرة	١٩٩٢/٦/٢٣	١٢
الرابعة عشرة	١٩٩٦/٥/٢٩	٩
الخامسة عشرة	١٩٩٩/٥/١٧	١٧
السادسة عشرة	٢٠٠٣/١/٢٨	٢٣
السابعة عشرة	٢٠٠٦/٣/٢٨	١٨
الثامنة عشرة	٢٠٠٩/٢/١٠	٢٣

يلاحظ تدهور التمثيل النسائي، بعد كل نصر حققه الجيش الإسرائيلي، ولعل في هذا بعض ما يفسر عدم قيام حزب نسائي، قبل عام ١٩٧٧، فالحركة النسائية لم تتأطر إلا في أواخر عام ١٩٧٦، حين أعلن عن تأسيس «حزب المرأة»، الذي لعب دورًا كبيرًا في خلق منبر إعلامي، لطرح قضية المرأة، وفرضها على جدول الأعمال، وحين أصبح مناحيم بيجن رئيسًا للوزراء، في انتخابات أيار/ مايو ١٩٧٧، شعرت النساء بالخوف، والقلق، تجاه تحالفه مع الكتلة الدينية، التي وقفت، دائمًا، في وجه الحركة النسائية، لكن ذاك الحزب لم يستمر طويلاً، فضلاً عن أنه لم يدخل الكنيست، فقد اجتمع أعضاء الحزب لاتخاذ قرار بما سيكون. تقول شولاميت آلوني: «لقد كنت من بين الذين قالوا إنه لا سبب يدعو للاستمرار، فإنه ليس هناك ما يدعو إلى الاحتفاظ بعضوٍ ضامر، ولا يمكن إعالته، ولقد كنت أفضِّل أن نغلق

الحزب، ونركِّز على القيام بمشروعات، من أن نظل نحتفظ بجسدٍ يعاني من فقر الدم، وكانت هناك من الأعضاء اللاتي كن يفضلن ذلك، مثلي، كما كانت هناك أعضاء تفضلن الاستمرار، وقد أقر مؤتمر الحزب الاستمرار، وحدد عقد اجتماع آخر، لاتخاذ قرار، بشأن الصورة التي سوف يستمر عليها الحزب، وحسب معلوماتي، فإن هذا الاجتماع لم يُعقد، ولكن المشروعات استمرت»[1].

إذاً، فشلت المرأة اليهودية في تأسيس حزب نسائي ناجح، يفرض نفسه على الساحة السياسية، حاولت أن تطرح قضيتها عبر الأحزاب السياسية القائمة، فهل كان ذلك ممكنًا؟!

الأحزاب والمرأة

تكشف الوقائع، أن تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية الإسرائيلية، متدنٍ جدًا، بل يمكن القول بأنه معدوم، وخصوصًا المناصب الهامة، فحزب «المابام» يخصص ٤٠٪ للنساء في اللجنة المركزية للحزب، وهذا حدث مؤخرًا، أما عند انتخاب الكنيست، ولأن المقاعد قليلة، فإن هذا المبدأ يتعرض للإهمال، أما حزب «راتس» فلا يؤمن بمبدأ التخصيص، حيث لا يخصص أماكن للنساء، وبهذا يمكن أن يبقين خارج المناصب، رغم اعتماده، أكثر من غيره، على أصواتهن؛ وذلك بتعهده لهن بالرقي، والمساواة، ولا يشتمل إلا على سيدة واحدة، وتحتل مركزاً هامًا، هي السيدة آلوني، التي ربما تظل السيدة الوحيدة، التي تحتل مركزًا كبيرًا، ضمن المراكز العشرة الأولى، بسبب اتحاد حزب «راتس» مع الأحزاب اليسارية، التي تدنى فيها التمثيل النسائي، في انتخابات عام ١٩٩٢، ربما كان «العمل» أفضل الأحزاب، حيث كان

(١)جلي أور، الحزب النسائي لم يشترك في التنافس حتى الآن، ترجمة قاسم محمد قاسم، المعرفة (خط الدفاع الأول)، مركز انفلوجا للدراسات والنشر (القاهرة)، العدد ١٠، ١١، نيسان/ أبريل – أيار/ مايو ١٩٩٢، ص ١٥٧.

يخصص ٢٠ ٪ من المراكز، التي تعتبر كبيرة، وهي ٤٥ مركزًا، ولكن هذه النسبة انخفضت في انتخابات ١٩٩٢، إلى ١٠٪، ما أدى إلي عدم تمثيل النساء في القيادات.

تقول دينا بلخمان من منظمة «نساء ضد المنسورات الضارة»: «إنه من المضحك أن تكون هناك الدعوة لرفع شأن النساء، وتحقيق المساواة لهن، بالرغم من أن كل أعضاء قائمة المرشحين من الرجال»[١]!

أما الليكود، فلا يؤمن أعضاؤه بتخصيص أماكن للسيدات، وهناك من يصرح، بشكل علني، بأن الليكود هو «حزب الرجال»!

من خلال واقع هذا التمثيل للنساء في الأحزاب، تعالت الأصوات، قبل انتخابات الكنيست عام ١٩٩٢، لتشكيل حزب نسائي مستقل، يغني عن تخصيص أماكن للنساء، في أحزاب الرجال، فمهما كانت النسبة المخصصة للنساء، في هذه الأحزاب، فسوف تواجههن صعوبات أكبر في النضال من لأجل مطالبهن، أما الحزب النسائي، فيستطيع أن يعمل على تيَم نسائية، ومن أجل تحسين أحوالهن، وسيعمل على ضمان تمثيل النساء، في مختلف مؤسسات الدولة. تقول مرشحة حزب العمل عن دائرة حيفا في انتخابات ١٩٩٢ ، شرفمان: «حتى في حالة عدم استطاعة الحزب النسائي، تجاوز النسبة المطلوبة، ويخسر ظاهريًا الأصوات، فمجرد اشتراكه في المعركة الانتخابية، سوف يقوي من وجود هذه القضية، ويؤكد وجودها على جدول الأعمال السياسي»[٢].

لم تحقق المرأة الإسرائيلية، حتى عام ١٩٩٢، شيئًا يذكر، على صعيد تمثيلها السياسي؛ بحكم الظروف السياسية السائدة إسرائيلياً، آنئذٍ، حيث تصارعت الأحزاب لتحقيق أهداف، بعيدة كل البعد عن مصالح المرأة، في إطار المجتمع الصهيوني، وواقعها، وطموحاتها السياسية، في ظل القوانين السائدة.

(١)المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٢)المصدر نفسه، ص ١٥٩.

بيد أن تسيبي ليفني ، عضو الكنيست الحالي (في دورته الثامنة عشرة) عن حزب كاديما ، ورئيسته في الوقت ذاته ، قد كسرت تلك القاعدة بتوليها إحدى الوزارات السيادية ، ممثلة في حقيبة الخارجية ، ورشحها الرئيس الحالي (شيمون بيريز) ، لتشكيل الحكومة ، بعد حصول حزبها على أعلى الأصوات في تلك الدورة ، لكنها فشلت في إرضاء بعض الأحزاب .

والتشريعات

نص «إعلان الاستقلال» الصهيوني لـ«الدولة الإسرائيلية»،عام ١٩٤٨، على أن دولة «إسرائيل»:

«تصون المساواة الاجتماعية والسياسية الكاملة، لدى جميع المواطنين، بغض النظر عن الدين، أو العرق، أو الجنس»[١]. وتأكد هذا المبدأ، فيما بعد، حين جاء قانون المساواة للمرأة: «هناك قانون واحد يخضع له الرجال والنساء، هو أن كل إجراء قانوني، أو تدبير قضائي، يتعصب ضد المرأة هو لاغٍ»[٢].

رأت عضو الكنيست بيبا أولسون، بأن قوانين العمل العامة، لم تكن تسمح للمرأة بتحقيق المصير. وطالبت بسن تشريع خاص، يحمي المرأة من الاستغلال، حتى جاء قانون العمل للنساء، عام ١٩٥٤، الذي لا يزال ساري المفعول، حتى اليوم، و«يتناول حقوق المرأة العاملة، ويجيز بعض القيود على قبول المرأة في مجالات العمل، منفردة ومجتمعة، ويشترط في مقطعه الأول، بالتحديد، أن (وزير العمل مخوّل بموجب النظام، بحظر، أو تحديد، توظيف المرأة في أي عمل، في أي مرحلة إنتاج، أو في أي مكان للعمل، قد يتسبب خاصة بالأذى لصحة المرأة العاملة). وهذه العبارة الصريحة، تحد من حقوق النساء العاملات، في اتخاذ قراراتهن الخاصة،

(١)رين، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.

(٢)المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

كما تكبح قدرة المرأة على التفاوض، بشأن مركزها داخل حركة اتحاد التجارة، مما يثير التمييز ضدها، لجهة حقوقها ضمن العملية الديمقراطية»[1].

اللافت أن المقطع الثاني من القانون، يحظر عمل المرأة ليلًا، إلا في حالات خاصة.

كل هذه القوانين، جاءت بعد حلول الجيش مكان الكنيس، كموقع عبادة، وتقدير، ليظهر التناقص الحاد، بين ما تدعيه الحكومة الإسرائيلية، وبين الواقع الحقيقي للمرأة، فما تزال المرأة الإسرائيلية تطالب بمساواتها، وحريتها، فتطرح على الملأ معارضتها للقوانين الدينية، التي تحدثنا عنها، و أكبر معارك المرأة الإسرائيلية كانت حول موضوع الإجهاض. وقد حددت الحركة الصهيونية مهمة المرأة، ضمن إطار إنجاب الأولاد، للحفاظ على «الأمة»، وبناء «الوطن»، كان الموقف من الإجهاض متبايناً. فَمَن يستطيع دفع نفقات الإجهاض، في السوق الطبي الخاص، له الحق في ذلك، لكن بشكل سري، وتغض السلطات النظر عنه، من هنا طرحت الحركة النسائية هذا الموضوع الخطير، والمهم، على صعيد «قومي» إسرائيلي واسع، بشكل صريح، على أن «يتم السماح بالإجهاض، بناءً على طلب المرأة، خلال الأشهر الأولى للحمل، من دون شروط، وغير ذلك، لا يحق إجراء الإجهاض، إلا وفقا لثلاثة شروط[2]:

١- الخطر على حياة المرأة.

٢- احتمال كون الجنين مشوَّهًا.

٣- الحمل نتيجة اغتصاب، أو زني.

كانت القضايا المتعلقة بالجنس حساسة، بالنسبة للأحزاب الدينية، فاصطدمت الحركة النسائية، بهذه الأحزاب، داخل وخارج الكنيست، ولم تكن مواجهة الحركة، من جانب الرجال، فحسب، بل جوبهت من النساء، أنفسهن، أيضًا.

(١)المصدر نفسه، ص ٥٨

(٢)المصدر نفسه، ص ١٤٩.

حين طالبت هذه الحركة بالتحرر، والمساواة، ووجهت بالأقاويل، والشائعات، بأن عضواتها سحاقيات، أو أن لهن علاقات جنسية غير مشروعة، في حين كن يطالبن المرأة بالخروج من تحت وصاية «الرجل»، ومن الوضع التقليدي الذي وُضعن فيه، لصنع الطعام، والحلوى، وتنافسهن مع بعضهن لكسب رضى، وإعجاب الرجل. والنضال لإلغاء القوانين التوراتية، التي حكمت التجمع الصهيوني في فلسطين، كانعكاس، واستمرار، للأفكار اللاهوتية الدينية، التي حكمت التجمعات اليهودية، عقائدياً، عبر مئات السنين، في كافة أرجاء العالم.

لم تعط كل هذه المحاولات نتائج تُذكر، فَانعزلت نساء هذه الحركة، وسط التجمع الصهيوني في فلسطين، فالجيش، والسلطة السياسية، لم تكن يومًا لتفكر في الواقع الاجتماعي، ومشكلة المرأة، لتنس هدفها الأساسي، الاستعمار، وتكريس كل القوى، والبشر لديها، كآلات لتحقيق هذا الهدف، وتظهر للعالم قوانين تبدو فيها السلطة الإسرائيلية في صورة ديمقراطية، وتحكم مجتمعًا متقدمًا متطورًا، دون الإشارة إلى أن الذي يحكم الشارع، والحياة اليومية، هو أولًا القادة الدينيين، الذين يتمسكون بقوانين، أهم ما فيها تدني قيمة المرأة، ثانيًا الجيش، الذي كان وجود المرأة فيه، مجرد رسالة من الحركة الصهيونية، للعالم، ليس إلا .

والجيش

يعتبر دور النساء في الجيش الإسرائيلي من العناصر الأساسية، التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية، ثم الدولة الإسرائيلية، لتكون الصورة التي تظهر بها إلى العالم، مجتمع «المساواة التامة».

تتضح الحقيقة، بإلقاء الضوء على «قانون تجنيد الفتيات» الذي ارتبط، مباشرةً، بواقع المرأة الإسرائيلية العسكري.

لقد أثيرت مسألة تجنيد الفتيات، غير مرة، باعتبارها من القضايا المزمنة، لأن الأحزاب الدينية كانت تقف ضد تجنيد الفتيات، مما أثار بين هذه الأحزاب، وبين الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، إشكالات عديدة. طرحت هذه القضية لأول مرة، عام ١٩٤٨، «في حين طلب رئيس الحكومة، ووزير الدفاع، آنذاك، دافيد بن غوريون إجراء إحصاء سكاني. فعارض ذلك المتدينون، لكنه عاد وحصل على موافقتهم على أن توافق (أغودات يسرائيل)[١] على إحصاء أتباعها، مقابل أن تُمنح الفتيات المتدينات إعفاءً من الخدمة العسكرية»[٢]. ولأن مصير الحكومة يتعلق بأصوات المتدينين، فقد اضطر « بن جوريون» إلى عقد الاتفاق الأول مع الأحزاب الدينية، مقابل تثبيت الاتفاق الذي تم بينه، وبين أجودات يسرائيل، في البند (١١د) في قانون خدمة الأمن، والذي نص على: «إذا صرحت امرأة بالغة سن العسكرية، بأن أسبابًا تتعلق بالضمير، أو العقائد الدينية، تحول دون انخراطها في سلك خدمة الأمن، تُعفى من هذه الخدمة»[٣].

ساهمت هذه الصيغة الفضفاضة للقانون، في تمكين آلاف الفتيات، في الحصول على الإعفاء، من الخدمة العسكرية، بعد أن اتضح أنهن لسن بحاجة لأن يكنَّ متدينات، فعلاً، لكي يحصلن عليه، بقي هذا حتى عام ١٩٧٠، حين أصيب الكنيست بالذهول، أمام ما كشفه موشى دايان، لأول مرة، بأن «٤٠٪ من الفتيات المكلفات بالجندية، كن قد أعفين من الخدمة العسكرية، ومعظمهن لأسباب تتعلق

(١)أغودات يسرائيل: حزب سياسي ديني، يسعى للمحافظة على الأرثوذكسية، تأسست هذه الحركة عام ١٩١٢ – وهدفها «توحيد شعب إسرائيل، تحت راية التوراة»، بجميع مظاهر حياته الاقتصادية، والسياسية، والروحية.

(٢)توفيق فياض، إعفاء الفتيات من الخدمة العسكرية، وتعديل قانون خدمة الأمن، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، ص ١٧٤.

(٣)المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

بالعقائد الدينية»[1]، جاء هذا الرقم مبالغاً فيه، حيث أن المعسكر الديني في «إسرائيل» ١٥٪ - ٢٠٪ من مجمل السكان، وقد أثار بعض العواصف السياسية، والصراعات في الكنيست، بين المعارضين، والمتشددين، وأكثرها حدة، ذلك الصراع الذي شهدته الكنيست التاسعة، حيث كان موقف المعارضة واضحًا من قانون الإعفاء من الخدمة، وطالبت بإلزام كل فتاة بخدمة ما، ووصفت القانون، بأنه رشوة سياسية، هدفها زيادة عدد المتهربين من الخدمة العسكرية.

هبَّت العواصف ضد قانون الإعفاء، انطلاقًا من حاجة الحركة الصهيونية لكل العناصر البشرية لتنفيذ مشروعها، وليس دلالة على موقف المساواة، رغم أن المرأة الإسرائيلية لعبت دورًا هامًا، إلى جانب الرجل، في تكريس هذه الحركة، فالصهاينة، حينها، كانوا في أمس الحاجة، لأي قادر على حمل السلاح، بما في ذلك النساء، أما الآن، قد تغير الوضع، ولم تعد «إسرائيل» في وضع حرج، كما كانت قبل ثلاثة وستين عامًا، كما لم تعد هناك حاجة لقتال النساء في الميدان مع الرجل، إذًا، ما الذي يستدعي فرض الخدمة الإلزامية، حتى الآن، على الجنسين في «إسرائيل»، وهي السلطة الوحيدة في العالم، التي تفرض هذا القانون، على رعاياها؟

تكمن الإجابة في النقص الكبير لدى الكيان الصهيوني بالقوة العاملة في الجيش الإسرائيلي، وتشوِّه هذه الحقيقة بأن قانون الخدمة دليل على المساواة التامة بين الرجال والنساء، بإيحائة أن الجنسين يشتركان على صعيد واحد في الواجبات العسكرية، «فتلك النساء اللواتي تظهرن في الصور في حالات عسكرية متأهبة، لسن صورة عن الرائدات الأوائل»[2]. وتدل على ذلك نسبة الخسائر بالأرواح، في صفوف النساء، فهناك آلاف الرجال القتلى، وامرأتان اثنتان، فقط، قتلتا في المعارك،

(١)المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(٢)القزاز، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.

إحداهما في حرب ١٩٦٧، والأخرى في حرب ١٩٧٣، وهذا رقم متدنٍ جدًا، بعد ٢٥ عامًا، من الإشتباكات حتى عام ١٩٧٥، على ضوء افتراض أن النساء يعاملن، فعلاً، على قدم المساواة مع الرجال، في الجيش الإسرائيلي، فواجبات النساء في الجيش، واجبات تقليدية، كأعمال السكرتارية، والوظائف الكتابية، والخدمة، والتمريض، والتعليم، لأنهن يوفرن قدرًا كبيرًا من المال، على المؤسسة العسكرية، والحكومة، في حين أن هذه الأعمال، تتطلب مدنيين عاملين بأجر، كما في الدول الأخرى، ومما يدحض الادعاءات الإسرائيلية، بأن الخدمة العسكرية شاملة، للتدليل على المساواة بين الجنسين، قانون الإعفاء، الذي ذكرناه سابقًا، ونستدل من خلاله على أن نسبة النساء في الجيش منخفضة جدًا، بسبب الطرق العديدة التي يمكن إعفاؤها من خلالها. حتى في حالات التجنيد، فهناك فروق كبيرة بين الرجال، والنساء، مثل مدة الخدمة للرجال (٣) سنوات؛ وللنساء (٢٤) شهرًا.

وفي الاحتياط يبقي الرجال حتى سن الخامسة والخمسين؛ أما النساء فيبقين حتى سن الرابعة والثلاثين؛ وإن تزوجن، وأنجبن أطفالًا، فإنهن يسقطن من سلك الاحتياط. نستخلص من ذلك كله، أن السلطة العسكرية كانت، دائماً، تهدف إلى إبعاد المرأة، عن مراكز القوة، والنفوذ؛ ولم تحصد المرأة الإسرائيلية في خدمتها في الجيش، على صعيد هدفها في المساواة، إلا الخيبة، والخدمة في معسكرات، تمتلئ فسادا، وسط التجمع الصهيوني، الذي يعج بحالات الفساد الاجتماعي، والانحطاط الأخلاقي.

تجليات الفساد الاجتماعي

يتحدث الكاتب الإسرائيلي، وعضو الكنسيت السابق، أوري أفنيري، في مقال له، بعنوان «الجنرال حشيش يخدم في الجيش الدفاع»، عن مدى انتشار المخدرات، وتعاطيها في قواعد الجيش الإسرائيلي، عن طريق موزعين من القطاع المدني،

وموزعين لهذه المادة، في جميع وحدات الجيش[1] وفي ظل انتشار الحشيش في قواعد الجيش، وحفلات الدعارة الجماعية، داخل المعسكرات، وخارجها، كان لابد من ظهور مشكلة اغتصاب المجندات، من قبل الضباط، وحين استفحلت هذه الظاهرة، اضطرت الكنيست، عام ١٩٧٨، لبحثها، بعد أن كثرت حوادث الاغتصاب على الطرقات، وطالت عدداً كبيراً من السائحات، وشكلت لجنة لحماية المجندات، والطالبات، والسائحات، من الاغتصاب، ومعالجتهن. فقد تحولت خدمة الفتيات، كما تقول المسئولة عن سلاح النساء في الجيش الإسرائيلي، داليا راز «إلى وسائل متعة جنسية للجنود، والضباط، سواء بالترغيب، أو عن طريق الاغتصاب، فجيش الدفاع الإسرائيلي، هو من أكثر جيوش العالم الغربي، تخلفًا في هذا المجال»[2].

لم تقتصر حالات الاغتصاب، على وحدات الجيش، كما أوردنا، بل استفحلت في التجمع الصهيوني، حتى أننا اليوم، نقرأ عن هذه الظاهرة بين النساء العاملات، وأجابت المحكمة الإسرائيلية على هذا، بأنه ليس من المفيد أن تشكو المرأة العاملة، أيًا كانت، من المضايقات الجنسية، من قبل رؤسائها، أثناء العمل، حين تقدمت مديرة حسابات نقابة المحامين الإسرائيليين «أورلي شمعون»، بشكوى ضد مدير نقابة المحامين الإسرائيليين، والمسئول عن عدة أعمال في مجال القضاء الإسرائيلي، شمعون بن يعقوب، بأنه اعتاد على مطاردتها، والتحرش بها جنسيًا، أثناء العمل، بالقول، واللفظ، واللمس الجسدي، وقدمت أدلتها للشرطة، وتم التأكد من صحة ادعائها، فكان الرد بأن أوقف بن يعقوب عن إحدى وظائفه، فيما احتفظ بباقي مناصبه. هذه الشكوى كانت في بداية عام ١٩٩٥، وحين أخذ الموضوع أبعاده، على

(١) حبيب قهوجي، بنية ومشاكل التجمع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين المحتلة، مؤسسة الأرض دمشق، ١٩٨٣، ص ٢٣٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

الصعيد الصحفي، كشف أن ٩٥ ٪ من النساء العاملات، تعرضن لمثل هذا، ولو لمرة واحدة، من قبل رئيس العمل، وقدمن شكواهن، و٥ ٪ لم تشكون، خوفًا من الفضيحة، والمشاكل الاجتماعية، فجاء قرار المحكمة الإسرائيلية النهائي، حول موضوع تلك الفتاة، قرارًا لا يحمي أيًا من النساء الإسرائيليات، بإسقاط الدعوى، وفصل المدعية من عملها، بسبب شكوى رئيسها بالعمل، على أنها لم تنصع لأوامره في العمل»[١].

فكيف لمحكمة كهذه، أن تنصف المرأة الإسرائيلية، وتساهم في تحقيق المساواة لها، وهي تكرِّس بمعالجتها لمثل هذه القضايا الفساد، والانقسام في التجمع الصهيوني، ونتيجة لقراراتها برزت في التجمع الصهيوني ظاهرة جديدة، بعد أن أصدر رئيس المحكمة، أهرون باراك، حكمًا غريبًا، نصه: «الرجل يعد مغتصبًا لزوجته، حتى لو كان عذره بأنها سمحت له بالقبلات، والأحضان، والمداعبة في الفراش، لكنها رفضت أن تكمل العلاقة الزوجية، في لحظة فقد هو فيها السيطرة على نفسه»[٢]. وفي ظل الحرب الدائرة، بين الرجل، والمرأة، في المجتمع الصهيوني، استغلت المرأة الإسرائيلية هذا القرار، للادعاء على زوجها، ووضعه في السجن، وقتما تشاء، وردة الفعل الطبيعية، على هذا من قبل الرجال، زيادة النقمة على النساء، فبادرت «جمعية حقوق الرجل» بالقول إن عام ١٩٩٦، كان عام تأديب المرأة الإسرائيلية، التي أصبحت مفاتيح سجون إسرائيل بيدها بقي أن نقول إن هذه الظواهر، وهذه الجمعيات في التجمع الصهيوني، دليل قاطع على تمزقه، وفساد العلاقات الاجتماعية والزوجية فيه، وانقسامه، فهذه الظواهر لا نراها إلا في محيط

(١) توحيد مجدي، النساء العاملات في «إسرائيل» ضحايا اغتصاب أرباب العمل، الكفاح العربي (بيروت)، العدد ١٩٠٢، ١٣٥ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٩٥، ص٣٣.

(٢) توحيد مجدى، الزوجة تحكم الزوج في «إسرائيل»، الكفاح العربي (بيروت)، العدد ١٩٩، ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦، ص ٣٥.

المجتمع العلماني الحديث في الكيان الصهيوني، بينما المجتمع الديني المتطرف، يبقى بعيدًا عن هذه القضايا، لأن وضع المرأة فيه، يشبه وضعها في الجاهلية، وأكثر، وجاءت هذه الحوادث لتزيد نقمة الأحزاب المتطرفة الكثيرة، فأخذت على عاتقها تأديب هؤلاء العلمانيات، بمعاقبة أي امرأة تشتكي على زوجها، عقابًا شديدًا.

من الظواهر التي كرستها القوانين المدنية الإسرائيلية، داخل التجمع الإسرائيلي، ظاهرة البغاء فقد صدر في الكيان الصهيوني، في ١٣ تموز/ يوليو ١٩٧٩، قانون يبيح ممارسة البغاء بشكلٍ شرعي، ولا يقتصر البغاء على المومسات المسجلات رسميًا، فحسب، وإنما تتم هذه الأعمال في بيوت خاصة، رغم وجود أماكن في تل أبيب، أشبه بأماكن رسمية للدعارة مثل (بيت يالدين ، وتل باروخ)، وتعترف الصحف الإسرائيلية، بأن الدعارة انتقلت إلى المدارس، والثانوية منها خصوصًا، فقد ذكرت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، في عددها الصادر في ٢٤/ ٦/ ١٩٧٩، أنه في إحدى مدارس القدس، توجد دعارة على مستوى رفيع، وتقوم التلميذات بتوفير خدماتهن لتلاميذ مدرستهن، مقابل المال، ويدلل على هذا قول الصحفي، يائير كوتلر، في صحيفة معاريف: «يوجد في إسرائيل ألوية من اللقطاء، وقد طلب مني عدم كشف الرقم المذهل»[١]. ولم تقف المشكلة في المدارس عند حدود البغاء، فقد انتشرت المخدارت فيها، بشكل كبير، بين التلميذات، والتلاميذ، وتدلل على ذلك صحيفة «جيروزاليم بوست»، بقولها «إن طالبات المدارس الثانوية يتعاطين الحشيش، مع الطلاب، خارج المدرسة، وقد يصاحب ذلك حفلات تعرية»[٢].

كما تتحمل القوانين الإسرائيلية، ومحاكمها، مسؤولية هذه الظواهر، تتحمل

(١) قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٠.

(٢)المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

مؤسسة الزواج الإسرائيلية، التي تخضع لأحكام دينية متشددة، وأحكام اجتماعية عنصرية، تتحمل هذه المؤسسة مسؤولية الشذوذ الأخلاقي، لمنعها زواج اليهودي من غير يهودية، والعكس. ونتيجةً للأفكار الصهيونية العنصرية، وغير الإنسانية، التي زرعتها الحركة الصهيونية، وسط هذا التجمع، لتحقيق أهدافها. ومن خلال فكرة «اليهودي المتفوق»، تم إنتاج شباب يهودي عنيف، متطرفٍ عنصريًا، مدمنٍ على المخدرات، فاسدٍ على كل المستويات، وانعكس هذا على المرأة، بشكلٍ مباشر، من خلال تعرضها للضرب، فعدد الزوجات اللواتي تعرضن للضرب من قبل أزواجهن، تراوح بين ٣٠-٥٠ ألف زوجة، من مختلف الطبقات، والتجمعات، وأشكال العنف، التي تعرضن لها، تراوحت بين الصفعات، واللكمات على البطون، والرؤوس، والضرب بالعصي، وبالقضبان الحديدية، ولا تزال هذه الظاهرة منتشرة، حتى الآن، في التجمع الصهيوني، فالعنف لم يعد ظاهرة، بمقدار ما أمسى عقيدة، ووسيلة للوصول إلى الغاية، بالإضافة إلى باقي الممارسات الصهيونية، وخصوصًا عند دراسة التمييز العنصري، المتفشي في الكيان الصهيوني، وفق نظرية «النقاء العرقي»، وبين اليهود أنفسهم، فهذا النقاء هو بين اليهود الأوروبيين، دون غيرهم من اليهود الشرقيين، الذين يعانون من الحرمان، والفقر، وقلة فرص العمل، والتعليم، بينما يحوز الغربيون كل السلطة، والنفوذ، مما انعكس على واقع المرأة الإسرائيلية، فالحركات النسائية، والنضالات اقتصرت على المرأة اليهودية الغربية المحملة، أصلًا بأفكار المساواة، رغم أن اليهود الشرقيين يشكلون ٧٠ ٪، من سكان الكيان الصهيوني.

هذا غيض من فيض، عن الأزمة الاجتماعية، التي يعاني منها التجمع الصهيوني، وهي نتيجة طبيعية لمجتمع تكون من النفايات البشرية، التي لفظتها المجتمعات الأوربية، والأمريكية، فجاءت لتشكل بؤرة للفساد، والانحطاط الأخلاقي، والسلوكي، والعقائدي، في منطقة الشرق الأوسط.

العمل

تعيش المرأة الإسرائيلية في مجال العمل واقعًا لا يختلف عن غيره من المجالات ؛ فقد ارتفعت نسبة البطالة بين النساء من (١٢) ألفاً، في عام ١٩٥٥ ، إلى (٣٥) ألفًا في ١٩٨٠، وهذا طبيعي مع زيادة الهجرة، وتضاؤل فرص العمل . وحسب قوانين العمل، التي ذكرناها، سابقًا، الحاكمة لعمل المرأة، فإن العاملات يعانين من مشاكل عديدة، بسبب مسؤولية إنجاب، وتربية الأطفال، وفي تحديد ساعات العمل، وغيرها، ومعدل أجور النساء أقل من أجور الرجال، بكثير، رغم قانون مساواة الأجور الرمزي. ويبدو التمييز، أيضًا، في مجال الضرائب، والمعاشات التقاعدية؛ فالضريبة التي تؤخذ من مرتب الزوجة، أكبر من تلك التي تستقطع من مرتب الزوج، على قاعدة أن راتب المرأة « مصروف جيب إضافي»، ومرتب الرجل ضروري، ولا تستطيع المرأة أن تنتظم في الضمان الاجتماعي، فضلاً عن عدم تولي المرأة لأي وظائف مهمة في مؤسسات الدولة[١].

التعليم

يشكل مستوى تعليم الإناث مؤشراً على مكانة المرأة، في أي مجتمع، وفي التجمع الصهيوني، نجد أن النسبة العظمى فيه (اليهود الشرقيين)، محرومون من فرص التعليم، وبانعكاسه على المرأة، يتبين تدني نسبة التعليم في هذا التجمع للمرأة، فهي حسب القوانين، والأعراف التو راتية، خلقت كي تتزوج، ولا ينفي هذا الواقع، التمثيل الجيد للمرأة في سلك التعليم الجامعي، في تجمع اليهود الغربيين، رغم أنها ليست أعدادًا مرتفعة، تلك التي في دوائر التعليم العليا، وفي القوة العاملة، ذلك أن ١٣٪، فقط، من نساء «إسرائيل»، حصلن على درجة دكتوراه، و ٢ ٪ منهنَّ، فقط،

(١)القزاز، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨.

انخرطن في هيئة التدريس الجامعي، هذا حتى عام ١٩٧٥، لكن إذا ما عدنا إلى طبيعة التجمع الصهيوني، ومراحل تطوره، فسنجد أنه لم يتطور باتجاه تحسين أوضاع المرأة، بل العكس، فالمرأة لاتزال تعاني من كل ما كان يقف في وجهها، منذ البدايات، حتى هذه اللحظة.

في الإعلام والأدب

إن وجود المرأة في هذه المجالات شبه معدوم، وإن حدث، فإنه كثيراً ما يكون بصورة مشوَّهة، ومخجلة، كما تقول دينا بلخمان، من منظمة «نساء ضد المنسورات الضارة»، فكتاب التلمود يمتلئ بصور معادية للنساء، ويقوم بمعالجة صحة النساء، مؤسسة من الرجال، لا يفهمون، ولا يحسون بأحاسيس المرأة، ومتطلباتها النفسية[1]، وهذا ينطبق على وجودها في الحركة الأدبية، فالأديبات الإسرائيليات قليلات جدًا، وإن كنَّ، فهن يرفدن زملاءهن الأدباء، بما يدعم الأدب الصهيوني، وأهدافه، وفي المواضيع نفسها التي تناولت:

١ – حق اليهود في فلسطين كوطن قومي.

٢- تعمير وطن مهمل.

٣- عدم أهلية العرب كشعب متأخر أن يكون لهم وطن.

٤ – معاداة السامية، واضطهاد اليهود في العالم.

فلو درسنا أيًا من مؤلفات الكاتبات اليهوديات، لوجدنا هذه النقاط واردة في معظمها. إحداهن قالت إثارة للشفقة على «الشعب المختار» الذي يتحمل المآسي عوضًا عن العالم، «نحن يهود، ومصيرنا يختلف عن بقية الشعوب، نحن شعب مختار للعذاب، وأشعر أن تصرفي نحو العالم ككل يأخذ اتجاه المقاطعة الحادة». وقد

(١)أور، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦.

صورت الكاتبة أداميمون عداء اليهود للشعوب، عدا الفئات اليهودية، ومن يؤمن بالمشروع الصهيوني، وادعاءاته، في قولها: « بعد ثلاث سنوات من الضياع، في الحرب [العالمية الأولى]، أتى الفرج مع وعد بلفور، مرافقًا طلائع الجيش البريطاني الفاتح، ومع عودة الآمال شعرت أن الجالية اليهودية في فلسطين، بأن الأمل الذي راودها طيلة قرون، سيتحقق في المستقبل القريب»[1] .

هذه إطلالة على ما طرحه الأدب الصهيوني، ولأنه جزء من ثقافة التجمع الصهيوني المأزوم أصلاً، فهو في أزمة أيضاً، ذلك أن هذا الكيان لا يشكل مجتمعًا في فلسطين، كباقي المجتمعات البشرية، بل يحوى عددًا كبيرًا من العناصر المتنافرة، قومياً، وعرقياً، ولغوياً، وثقافياً، وسياسيًا، وفكرياً، وهكذا لم تحظ المرأة الصهيونية في المكتبة الإسرائيلية، بمكانة لائقة، حتى حين دخلت المجال الصحفي، عام ١٩٣٥، لم تتنبه حينها الطلائعيات، إلا لهدفهن في بناء الوطن القومي، وهكذا بقيت الصحافة النسائية في أيدي الرجال، ومع مرور الوقت، لم تستطع هذه الصحافة أن تحقق للمرأة الإسرائيلية شيئًا يركز لتحقيق المساواة.

وسرقة التراث الفلسطيني

لم يكتف الصهاينة بسلب الشعب الفلسطيني وطنه، والباقون فيه غرباء في وطنهم، فأتبعوا ذلك وفق خططهم الاستعمارية، وادعاءاتهم بأن فلسطين «أرض جدودهم، وكل ما فيها لهم»، بسرقة تراثها، وقولهم إنه إسرائيلي المنشأ. وساهمت المرأة الإسرائيلية في هذا، بشكل كبير، كما ساهمت في احتلال الأرض، فبعد حرب ١٩٦٧، عمدت «إسرائيل» إلى السطو على الفنون الشعبية الفلسطينية، والأزياء الشعبية الفلسطينية، وعرضها على العالم ، بزعم أنها فنون شعبية وأزياء فلكلورية «إسرائيلية»، وساعد الإعلام الغربي – متواطئاً – على نشر هذا الادعاء، فقد نشرت

(١)المصدر نفسه، ص٣٠٢.

مجلة (لافوج) وهي مجلة أزياء أمريكية، صورة لثوبين فلسطينيين، وصفتهما بأنهما إسرائيليان. ونشرت ضمن أزياء أخرى، صورة لثوبين فلسطينيين، وقالت بأنهما «ثوبين ثمينين، لهما قيمة تراثية، اكتشفا في سوق يدعى نجمة فاروقة، في شارع الملك داود، حيث تكثر الثياب التقليدية الأخاذة»[1]!

في لندن متجر صهيوني اسمه «السوق»، يبيع «فنًا شعبيًا» (إسرائيليًا)، مثل البياضات المطرَّزة، وغيرها، من الثياب المطرَّزة.

وتتبع حكومة الكيان الإسرائيلي أسلوبًا لا إنسانياً في إجبار النساء الفلسطينيات، في سجونهن، على تطريز بياضات، وقطع منزلية، على حد قول عبلة طه، التي قضت مدة سبعة أشهر في السجون الإسرائيلية[2].

من هنا بدأت حملات إحياء التراث الشعبي الفلسطيني تكتسب أهميتها، للحفاظ علي التراث والفلكلور الفلسطيني، نقيًا من تلويث الأيدي الإسرائيلية، التي تحاول أن تمتد إليه.

إذًا، تدهور وضع المرأة الإسرائيلية، دليل على الوهن الحضاري.

وبعد، فلا مجال لاستهجان وضع المرأة اليهودية في إسرائيل، فعدا عن الإرث الديني الذي يحقِّر من شأن المرأة، ثمة ملابسات وجود المرأة اليهودية في تجمع قام على الاغتصاب، وشتل المرأة مع بقية أفراد أسرتها، ليزرعهم في المكان نفسه الذي اقتلع منه أهل المكان الأصليين، إننا أمام تجمُّع مصطنع، غربي، وغريب عن الوطن العربي، والأخير يلفظ الأول ويزدريه. هكذا وجدت المرأة اليهودية نفسها مزدراة، في تجمع يزدريه كل من حوله، ويلفظه.

---

(١) جويس القاضي، المعرض الأول للجنة السيدات الفلسطينيات لحرف التطريز الوطني، **شؤون فلسطينية** (بيروت)، العدد٢، آيار/ مايو ١٩٧١، ص ٢٠٩.

(٢) لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى **المصدر** نفسه، الصفحة نفسها.

obeikan.com